Lebanese Oil & Gas Initiative
المبادرة اللبنانية للنفط والغاز

استخدام النماذج المالية في فهم القرارات الاستراتيجية المستقبلية المتعلقة بالنفط والغاز في لبنان

مايو/أيار 2020

قامـت OpenOil بتطويـر هذا النموذج للمبادرة اللبنانية للنفط والغاز وكلنا إرادة بالتعاون مع مؤسسـة هاينريش بول، مكتب بيروت، وهو نموذج يهدف إلى مسـاعدة المواطنين على تقييم الشـروط الضريبية المدرجة في اتفاقيات الاستكشـاف والإنتـاج لجولتي الترخيص الأولى والثانية.

إن أي اسـتنتاجات وتوصيات يتوصل إليها المواطنون اسـتنادًا إلى هذا النموذج لا تعبّر سـوى عن رأيهم الخـاص ولا تمثـل آراء المبادرة اللبنانية للنفط والغاز أو آراء مؤسسـة هاينريش بول.

وقد أعربت المبادرة اللبنانية للنفط والغاز عن توصياتها الخاصة في موجز للسياسـات طورته اسـتناداً إلى النتائج التي قدمتها Open Oil في السـرد التالي.

تكليف من:

المبادرة اللبنانية للنفط والغاز (LOGI) وكلنا إرادة

بدعم من:

Heinrich Böll Stiftung

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
BEIRUT
Middle East

تحضير:

جوني ويست، Open Oil

بحث أجراه:

وائل صالح

Copyright © 2020 by Lebanese Oil and Gas Initiative- LOGI

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means, including photocopying, recording, or other electronic or mechanical methods, without the prior written permission of the publisher, except in the case of brief quotations embodied in critical reviews and certain other noncommercial uses permitted by copyright law.

For permission requests, write to LOGI on:
info@logi-lebanon.org

Lebanese Oil & Gas Initiative
المبادرة اللبنانية للنفط والغاز

استخدام النماذج المالية في فهم القرارات الاستراتيجية المستقبلية المتعلقة بالنفط والغاز في لبنان

ما الذي تم حتى اليوم؟

استعرضت المبادرة اللبنانية للنفط والغاز (لوغي) في عام 2017 الإطار التشريعي المحيط بقطاع النفط والغاز في لبنان، وكانت إحدى أهم توصياتها موجهة إلى الحكومة اللبنانية ووزير الطاقة والمياه لمطالبتهما بالكشف عن العقود المتعلقة بالنفط والغاز كافة. في مارس/آذار 2018، نشر وزير الطاقة والمياه اتفاقية الاستكشاف والإنتاج الأولى التي قام لبنان بتوقيعها، وهي الخطوة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، فأصبح لبنان الدولة السابعة والعشرون (في ذلك الوقت) حول العالم التي تكشف عن اتفاقية من هذا النوع بشكل كامل.

لمتابعة هذا الإنجاز الهام في خدمة الشفافية، قامت لوغي بالتعاون مع مجموعة كلنا إرادة وبالتنسيق مع مؤسسة هاينريش بول – الشرق الأوسط بهدف العمل مع Open Oil وتطوير نموذج مالي يعتمد على اتفاقيات الاستكشاف والانتاج التي تم الكشف عنها، وذلك من أجل تطوير أداة تساعدنا على تقييم الصفقة التي قام لبنان بتوقيعها مع ائتلاف شركات النفط الدولية الثلاثة: توتال وإيني ونوفاتيك. أيضًا، يساعدنا النموذج على وضع سيناريوهات مختلفة يمكن أن ترتكز عليها عدة خيارات متعلقة بالسياسات.

في مايو/أيار 2020، انتهت Open Oil من وضع النموذج وقامت بصياغة سرد فني يصور تحليلًا ماليًا لإمكانيات هذا القطاع.

استنادًا إلى هذه النتائج وإلى آخر التطورات الناتجة عن تفشي جائحة COVID-19 وعن الأثر الذي خلفته هذه الجائحة على مستوى الاقتصاد العالمي، ونظرًا لنتائج الاستكشاف المخيبة للآمال في الرقعة 4، وانهيار أسعار النفط والغاز، إليكم الرؤى التالية والاستنتاجات والخيارات الممكنة التالية:

هل وقع لبنان صفقة عادلة مع الائتلاف لجولة التراخيص الأولى؟

الصفقة عادلة: يُظهر النموذج أن متوسط حصة الحكومة (غير المخصومة) نسبته 56% في الرقعتين 4 و9. وتقع هذه الحصة في وسط منحنى مقاييس حصص الحكومات التي تواجه الظروف عينها.

أثر اكتشافات النفط والغاز على الاقتصاد اللبناني:

- في هذه المرحلة من الزمن، ما من معطيات مؤكدة حول ما قد يتم اكتشافه. وعديدة هي العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي ستؤثر على مسار لبنان وعلى تطور قطاع النفط والغاز. وبالاستناد إلى السيناريو الأكثر إيجابية، إذا اكتشف لبنان وطور حقل نفط وغاز كبير مشابه في الحجم لحقل ليفياثان الإسرائيلي (16 تريليون قدم مكعب)، وإذا كان قادرًا على تطوير كامل احتياطياته، ستتراوح حصة لبنان من الإيرادات بحسب السيناريو الأساس للنموذج بين 4.5 مليار دولار و8 مليار دولار، بقيمة أموال اليوم (بافتراض 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية طوال فترة المشروع بالقيمة الحقيقية). وفي أفضل الأحوال، لن تغطي هذه الإيرادات أكثر من 3-4% من الناتج المحلي الإجمالي الحالي، وذلك استنادًا إلى الرقم الذي كشفت عنه وزارة المالية اللبنانية للدين العام اللبناني والبالغ 80 مليار دولار، علمًا أن عدة مؤسسات مالية دولية تعترض عليه حاليًا، أي أن 4.5 - 8 مليار دولار من الإيرادات لن تبلغ أكثر من 6-10% من الدين العام المعلن. ولكن بسبب التغيرات قصيرة المدى والهيكلية في سوق الغاز العالمية، ليس من الواضح ما إذا كان من الممكن تطوير احتياطيات بهذا الحجم لأهداف تجارية. أما بالاستناد إلى سيناريو أقل إيجابية، فإذا اكتشف لبنان وطور حقل نفط وغاز متوسط الحجم ومجدي تجاريًا يشابه حجمه حجم حقل أفروديت في قبرص (4.5 تريليون قدم مكعب) فستتراوح حصة لبنان من الإيرادات بين 1.2 مليار دولار و2.3 مليار دولار بقيمة أموال اليوم (بافتراض 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية طوال فترة المشروع بالقيمة الحقيقية).

- لن يحل قطاع النفط والغاز الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان. ولا ينبغي أن يُستخدم كركيزة أساسية لأي خطة أو استراتيجية إنقاذ اقتصادي، ولكن بإمكانه أن يكون ركيزة محتملة لتوسع اقتصادي مستقبلي وأن يساهم في التخفيف من أزمة / النقص في إمدادات الطاقة من خلال الاستخدام المحلي للغاز المنتج، وبالتالي تقليل الاعتماد على السلع الخارجية وتعزيز نمو الاقتصاد الكلي.

- إذا تم استخدامه محليا، فإن تحويل غالبية توليد الكهرباء من الوقود المستورد إلى الغاز الطبيعي المنتج محليا يمكن أن يحقق مكاسب من حيث الفعالية تقدر بمليارات الدولارات سنويا في الاقتصاد اللبناني ككل، ويمكن أيضًا أن يحسن المالية العامة بشكل كبير لفترة طويلة المدى إذا تم استخدامه للدفع بسياسة تحرير الطاقة وإنهاء الإعانات الحكومية. هذان الجانبان بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

إعادة تقييم خيارات لبنان التشغيلية والاستراتيجية: التصدير أم الاستخدام المحلي؟

1. ما زلنا في هذه المرحلة في دائرة التخمين. ويشير السيناريو الأكثر إيجابية إلى أن قطاع النفط والغاز لن يغير قواعد اللعبة في هذه المرحلة. في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الناتجة عن COVID-19 وعن انهيار أسعار النفط والغاز, يجب إعادة النظر في خيارات تصدير الغاز الطبيعي في لبنان إلى الأسواق الدولية, من هنا الحاجة إلى البحث في الخيارات الاستراتيجية المختلفة لاستخدام النفط والغاز المنتج.

2. قد تبدي شركات النفط العالمية ممانعة وتفقد اهتمامها بالمزايدة إذا توجه لبنان نحو خيار الاستخدام الداخلي. وهناك سببان رئيسان سيؤديان إلى فقدان الاهتمام المحتمل هذا:

- ستكون الفرصة المالية أقل جاذبية بالنسبة للشركات, إلا في حال كان بإمكانها ضمان أسعار ترتاح لها على المدى الطويل. إذا تم تحقيق اكتشافات كبيرة بما فيه الكفاية, يمكن للبنان اعتماد استراتيجية مزدوجة تؤدي فيها السوق الوطنية دورًا أساسيًا, على أن يتم تصدير الفائض إلى الخارج.
- ضمان المدفوعات: إذا كانت شركة كهرباء لبنان, المملوكة للدولة اللبنانية والمفلسة, هي العميل الرئيس, فماذا ستفعل الدولة لتواجه الوضع في حال قررت شركة كهرباء لبنان عدم دفع الشهر أو الربع أو السنة؟ الشركات ستستثمر مليارات الدولارات في تطوير الحقل.

3. كقاعدة عامة, لا يمكن في أي وقت من الأوقات ضمان أي سوق تصدير. لكن إذا تغير وضع الأسواق العالمية الحالي, فإن تطوير المشروع الوطني (الاستخدام المحلي) عبر استخدام خيار الغاز الطبيعي المسال قد يؤدي إلى تطوير متزايد إضافي (اعتمادًا على شهية السوق العالمية) لبرنامج تصدير, على أن يحدث ذلك إلى جانب برنامج الإمداد الوطني.

4. اليوم, وفي ضوء التطورات الاقتصادية الحالية والآفاق الجيوسياسية القاتمة المتعلقة بالتصدير عبر خط أنابيب إلى أوروبا, قد يكون خيار الغاز الطبيعي المسال خيارًا أكثر مرونة يدعم الاستخدام المحلي وخيارات التصدير على حد سواء. وفي ظل الخطط الموجودة حاليًا والتي تم وضعها منذ بعض الوقت لتقوم شركة كهرباء لبنان بتطوير محطة تغويز, قد يكون خيار الغاز الطبيعي المسال خيارًا وطنيًا قابلاً للتطبيق.

5. بانتظار الحكومة خيارات صعبة لأن مقدمي العروض في جولة التراخيص الثانية أكثر عرضة لتقديم عطاءات أقل من تلك التي قدموها في جولة التراخيص الأولى. وستحتاج شركات النفط الدولية إلى ضمانات أنه سيُدفع لها استنادًا إلى معدلات دولية في الأسواق الوطنية, وخاصة في حال المضي بخطط إنشاء محطات تغويز لشبكة الكهرباء.

Lebanese Oil & Gas Initiative

المبادرة اللبنانية للنفط والغاز

Building a global network of experts to help Lebanon benefit from its potential oil and gas wealth.

LEARN MORE ABOUT LOGI

www.logi-lebanon.org

FOLLOW US

LOGILebanon

LOGI_Lebanon

Lebanese Oil and Gas Initiative

تكليف من:

المبادرة اللبنانية للنفط والغاز (LOGI) وكلنا إرادة

بدعم من:

Heinrich Böll Stiftung

تحضير:

Open Oil